الأمم المتحدة

E/CN.6/2014/NGO/69

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: Spanish

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من مؤسسة الدراسات والبحوث المعنية بالمرأة وشبكة نشر التعليم الشعبي بين النساء، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

080114 060114 13-60654X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

مساواة النساء والفتيات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

يتعين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥. وقد تبين من الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، الذي عقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، أن البلدان ما زال ينقصها الكثير لكي تبلغ الأهداف المقترحة. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لم تتحقق أهداف كثيرة، ولا سيما في الجوانب الأكثر حساسية بالنسبة إلى النساء والفتيات، ومنها ما يلي:

- استمرار الفقر الذي يضر النساء والشباب أكثر. ولكن هناك الآن ما هو أخطر من الفقر، وهو انعدام المساواة الموجود في بلداننا. ومنطقتنا هي التي تشهد أعلى درجة من انعدام المساواة، و لم تتوقف المنطقة عن ذلك، على الرغم من تراجع الفقر في بعض البلدان. والنساء والفتيات هن الأكثر معاناة لعدم المساواة، وهذا يديم استبعاد قطاعات واسعة من المجتمع، وهو استبعاد سيستمر أجيالا عديدة إذا لم يتغير نموذج التنمية و لم يتحسن توزيع الموارد.
- الحد من تعرض الحقول والبحر للدمار بسبب تغير المناخ، الذي يؤثر على أفقر النساء والنساء الريفيات، ويعرّض للخطر نوعية حياتهن وصحتهن.
- وجود عدم إنصاف بالغ بين الجنسين يحول دون مشاركة النساء والفتيات في ظروف متكافئة مع الرجال على مستوى الأسرة، وفي الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- التمييز ضد نساء الشعوب الأصلية والمنحدرات من أصل أفريقي، الذي يفاقم عدم المساواة بين الرجال والنساء الموجود الآن في منطقتنا.
- عدم وجود إحصاءات مصنّفة حسب الجنس والعمر والعنصر والعرق، مما يعوق الوقوف على حالات عدم المساواة ووضع سياسات أنسب.
- ارتفاع تواتر أشكال العنف المختلفة ضد النساء والفتيات، بما في ذلك التكرار المتزايد لقتل الإناث دون الاعتراف بذلك والاهتمام به ومنعه بشكل مناسب، واستمرار إفلات الجناة من العقاب.
- المعدلات المرتفعة أيضا للوفيات والأمراض النفاسية التي تعود بشكل واسع إلى مضاعفات الإجهاض غير الآمن، والافتقار إلى الخدمات الصحية الكافية. ولهذا لا تتحسن هذه المعدلات لعدم معالجة أسبابها. ومن الضروري عدم تجريم الإجهاض؛ ولذلك فإننا نحث الحكومات على إعادة النظر في التشريعات العقابية التي تحكم على

آلاف النساء، ولا سيما الفقيرات، بالمرض أو الموت. ومن المحتم على حكومات المنطقة الاهتمام بالإجهاض في الحالات التي يسمح بها القانون، وهذا شيء لا يحدث في أغلب البلدان.

- الانتشار الواسع لحالات الحمل غير المخطط له والأمومة بين المراهقات والطفلات في أعمار تتناقص باستمرار، ويعزى الكثير منها إلى حالات الاعتداء و/أو العلاقات الجنسية غير القائمة على القبول التي تشكل مستقبل الطفلات والمراهقات في منطقتنا.

- عدم كفالة الحقوق الجنسية والإنجابية، والتمييز البالغ ضد السحاقيات والمثليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية والمتشبهين بالجنس الآخر، اللذان يقعان في بلدان منطقتنا.

- تأنث فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتمييز ضد المصابات بهذا الفيروس، وصعوبة الحصول على العلاج المناسب، بما في ذلك الحصول على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية، والأمراض المنقولة جنسيا، والوقاية من سرطان عنق الرحم، وانتهاك الحقوق الإنجابية من خلال التعقيم القسري، والإجهاض القسري، وعدم الحصول على المشورة، وتوفير وسائل منع الحمل للمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية.

وهذه الديون المعلقة يجب أن تدرج في أهداف التنمية المستدامة التي ستوضع رداً على الأنشطة بعد عام ٢٠١٥.

ومن المؤسف أن وثيقة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لم تشر إلى الحقوق الجنسية والإنجابية. ورغم الإشارة إلى أهمية أن تقوم التنمية المستدامة على حقوق الإنسان، فقد أُغفلت الحقوق الجنسية والإنجابية. ولذلك فإننا، باعتبارنا منظمات تدافع عن حقوق المرأة، نوجه الانتباه إلى وجوب أن يكون محور أهداف التنمية المستدامة جميع حقوق المرأة، ولا سيما الحقوق الجنسية والإنجابية، ونطالب بذلك.

ونطالب أيضا بتغيير نموذج التنمية الذي يديم عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء، ويؤثر في المقام الأول على المرأة، فيديم استبعادها وتهميشها.

إن المساواة بين المرأة والرجل يجب أن تكون جانبا أساسيا في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما في وصول المرأة على أساس التكافؤ إلى وظائف القرار، سواء في مجال العمل أو مجال السياسة. ولن تتحقق المساواة التامة للمرأة إذا قلت احتمالات وصولها إلى وظائف الإدارة في المؤسسات العامة/الخاصة، وفي النقابات، والحكومات، والبرلمانات.